

تجارب التكتلات الاقتصادية الدولية

- لقد أصبحت التكتلات الاقتصادية الدولية من أهم خصائص النظام العالمي الجديد، فهي تشمل بكل صورها 75% من دول العالم، وحوالي 85% من سكان العالم، وتسيطر على حوالي 85% من التجارة العالمية ونوضح فيما يلي أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم بدءاً بالاتحاد الأوروبي باعتباره تجربة ناجحة وصلت إلى مرحلة متقدمة من التكامل، ثم بعض تجارب التكامل الأخرى.



تجربة الاتحاد الأوروبي

■ ترجع أهمية تجربة الجماعة الأوروبية إلى أن نجاحها في الاقتراب من أول وحدة إقليمية في تاريخ البشرية بإرادات الشعوب عن طريق المنهج التكاملي الاقتصادي أمرا جديرا بالتأمل، ومن ناحية أخرى فإن موقع هذه الجماعة وحجم العلاقات التاريخية والحالية بينها وبين الوطن العربي يجعل لما يحدث فيها دلالاته الهامة بالنسبة للمستقبل الاقتصادي للدول العربية والتكامل بينها

■ يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم في الوقت الحاضر، وأكثرها اكتمالاً من حيث مراحل التطور والنضج، فقد تعدى هذا التكتل الاقتصادي مرحلة منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، إلى أن وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي والنقدي. ولإعطاء فكرة أساسية حول هذا التكتل الاقتصادي، فسنتأوله من حيث الحجم والإمكانات، النشأة ومراحل التطور، والسياسات الاقتصادية والتوجهات المستقبلية.

■ أسفرت نهاية الحرب العالمية الثانية، وما لحقت بها من نتائج وتداعيات، عن ظهور حاجة ملحة لمبادرة دولية، لإعادة بث الروح مرة أخرى في الاقتصاديات الأوروبية المنهكة،

■ ونتيجة لذلك تم تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي في 1946 لتتولى تخصيص معونة مشروع مارشال، وتعجيل انتعاش أوروبا الغربية، وفي عام 1948 تم تأسيس اتحاد البنيلكس Benelux، ونتيجة لهذه المبادرة، وقعت كل من بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، ولوكسمبورغ في 1951 معاهدة لإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، بهدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة في هاتين السلعتين الاستراتيجيةتين.



■ لقد انبثق على إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، معاهدتين جديدتين في روما في 25 مارس 1957، الأولى تمثل في إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، والثانية تمثل في إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وهي اتحاد جمركي يفرض رسوما جمركية موحدة، ويتبع سياسة زراعية موحدة، وقد وقعت معاهدة روما لدعم التطور المنسجم للنشاط الاقتصادي داخل الجماعة، والتوسع المستمر، وتحقيق المزيد من الاستقرار والتحسين في مستويات المعيشة، وتوطيد العلاقات بين الدول الأعضاء، ومع حلول عام 1967 نجحت هذه الدول في دمج كل من جماعة الفحم والصلب، والجماعة الاقتصادية الأوروبية، وجماعة الطاقة الذرية في منظمة واحدة هي الجماعة الأوروبية والتي أطلق عليها اسما شائعا هي السوق الأوروبية المشتركة، واتفق على اكتمال مقوماتها في فترة تتراوح بين 12 و 15 عاما وتلخصت أهداف تلك السوق في الآتي:



1. إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، وكذلك القيود الكمية على الواردات والصادرات من السلع، وكل العوائق التي تحول دون انتقال الأشخاص والسلع ورأس المال.
2. إقامة تعريف جمركية مشتركة اتجاه الدول غير الأعضاء.
3. تعميق وتحقيق المنافسة الحرة في السوق المشتركة، وتنسيق السياسات الاقتصادية بما في ذلك السياسة المالية والنقدية، ومعالجة الاختلال في موازين المدفوعات.
4. تدعيم الاستثمار في دول السوق خاصة في المناطق المتخلفة نسبياً.
5. إنشاء صندوق اجتماعي أوروبي، من أجل تحسين إمكانيات اليد العاملة، وتحسين المستوى المعيشي.
6. إقامة بنك استثمار أوروبي لدعم النمو الاقتصادي.

■ بعد مفاوضات طويلة انضمت الدانمارك وبريطانيا عام 1973 إلى السوق الأوروبية بينما لم تنضم النرويج نظرا للرفض الشعبي، وشهدت الجماعة الأوروبية المرحلة الثانية للتوسع خلال عقد الثمانينات، حيث انضمت اليونان عام 1981، كما انضمت كل من أسبانيا والبرتغال في عام 1986، ثم جاءت مرحلة أخرى من مراحل التوسع الكمي في جنيف 1995 بانضمام كل من النمسا، فنلندا، السويد، ليتطور بذلك النظام الأوروبي من الجماعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي الذي يضم في ذلك الوقت اثني عشرة دولة.

■ في أول مايو 2004 انضمت عشر دول إلى الاتحاد الأوروبي، فبعد 15 سنة من سقوط جدار برلين، انضمت ثمانية دول من أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، إضافة إلى دولتي قبرص ومالطا إلى الاتحاد الأوروبي، ليصل العدد الإجمالي إلى 25 دولة ثم انضمت، بلغاريا، ورومانيا، وبذلك بلغ الاتحاد الأوروبي 27 دولة ويتمثل الهدف الرئيسي من هذا التوسع في تحقيق السلم والوصول إلى أعلى درجة ممكنة من الرفاهية في جميع أنحاء القارة الأوروبية.

■ وقد أصبح هذا التكتل الاقتصادي في نظر العديد من الخبراء والمهتمين، أكبر قوة اقتصادية وأقوى تكتل اقتصادي على مستوى العالم، بما يمثله من مساهمة في التجارة العالمية في حجم الناتج الإجمالي وعدد السكان. حيث أنه يحقق سنويا حجم تجارة خارجية يصل في المتوسط إلى حوالي 1400 مليار دولار، أي ستحوذ على أكثر من ثلث التجارة العالمية، كما يمتلك الاتحاد الأوروبي أكبر دخل قومي في العالم، ما يزيد على 7000 مليار دولار، ويعتبر التكتل الاقتصادي الأوروبي أضخم سوق اقتصادي داخلي ب 380 مليون نسمة وبتوسطات دخل فردي مرتفعة نسبيا، وتمثل قوة إنتاجية وعلمية وتكنولوجية ومالية واقتصادية هائلة.

النظام النقدي الأوروبي:

■ عقب انهيار النظام النقدي الدولي (اتفاقية بريتون وودز) عام 1971 حافظت دول الاتحاد الأوروبي على أسعار صرف مستقرة بين عملاتها، ومنعت التقلبات التي تزيد عن 2.25%، وبحلول عام 1987 انهار هذا النظام، ومع بقاء عملات كل من ألمانيا، وبلجيكا، هولندا، والدنمارك، متمسكة بأسعار صرف متبادلة ثابتة.

■ إن انهيار النظام النقدي الدولي أدى بالدول الأوروبية في أواخر السبعينيات، سعياً للمحافظة على استقرار أسعار الصرف، غير أن التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال إلى ألمانيا دفعت بقيمة المارك الألماني للارتفاع وأحدثت بعض الاضطرابات في أسعار الصرف، مما أجبر بريطانيا وإيطاليا على الانسحاب من آلية سعر الصرف المذكورة آنفاً.

معاهدة ماستريخت

■ لقد أدت الاضطرابات الخاصة بأسعار الصرف في أوروبا إلى الإسراع للمصادقة والتوقيع على معاهدة ماستريخت لإنشاء اتحاد نقدي واقتصادي في مارس 1992، وتعتبر هذه المعاهدة بمثابة تعديل جوهري لمعاهدة روما عام 1957، فبالإضافة إلى المعايير الخاصة بأسعار الصرف، فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ملزمة باحترام ما يسمى بمؤشرات التقارب في الأداء الاقتصادي، والمتمثلة في:

1. معدلات التضخم لا تتجاوز أكثر من 1.5 المعدل المتوسط لدول الجماعة الأوروبية الثلاث صاحبة أدنى معدلات التضخم.
2. يجب ألا يتجاوز سعر الفائدة أكثر من نقطتين مؤيتين من متوسط سعر الفائدة طويل الأجل للدول الثلاث صاحبة أدنى معدلات الفائدة
3. سعر الصرف يجب أن يظل لمدة سنتين داخل المدى 2.25%
4. يجب أن يكون عجز الميزانية تحت 3% من الناتج المحلي الخام.
5. يجب أن يكون الدين العام أقل من 60% من الناتج المحلي الخام.

إنشاء العملة الموحدة

■ بدأ التفكير في وحدة نقدية أوروبية موحدة في أوائل عقد التسعينيات في أعقاب بوادر إنهيار النظام النقدي العالمي، وفي ديسمبر 1991، حقق الاتحاد الأوروبي تطورا كبيرا عن طريق توحيد أوروبا اقتصاديا وسياسيا، وبعد توقيع اتفاقية ماستريخت للوحدة الاقتصادية والسياسية في أوروبا لبدأ العمل بها عام 1992، ووفقا لما نصت عليه اتفاقية ماستريخت، كان من المفترض أن يبدأ العمل بنظام العملة الموحدة عام 1996 ولكن بشرط أن تتأهل سبع دول للدخول في هذا النظام ومن هنا فقد تأجل التطبيق إلى عام 1999 على أن تسبقه مراجعة لمواقف الدول عام 1998، وهذا ما يدعو إلى الإشارة لضرورة استيفاء دول الاتحاد الأوروبي لشروط انضمامها إلى نظام العملة الموحدة.

■ وابتداء من أول يناير 1999 أصبحت لأوروبا عملة جديدة اليورو
وبداية من هذا التاريخ حلت هذه العملة محل العملات الوطنية لـ 11 بلداً :
بلجيكا، ألمانيا، إسبانيا، فرنسا، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ،
هولندا، النمسا، البرتغال، فنلندا، وفي يناير 2001 تخلت اليونان أيضاً
عن عملتها وبذلك أصبح اليورو ثاني عملة في تسوية المعاملات الدولية
بعد الدولار الأمريكي، وقد كونت هذه الدول مجتمعة ما يسمى بمنطقة
اليورو، وهناك ثلاث دول تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي، غير أنها لم تتبنى
عملة اليورو، ويتعلق الأمر الدانمارك، السويد وبريطانيا.

متابعة وتقييم نتائج الاتحاد الأوروبي :

■ لقد تكلفت جهود إنشاء الاتحاد الأوروبي وترسيخ العملة الأوروبية الموحدة بنجاح، إذ دعمت أوروبا بخيارات النمو القوي، فأصبحت أكثر الاقتصاديات ديناميكية وتنافسية في العالم، وأكثر المناطق استقطاباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، لا سيما بعد التوسع الكمي الذي شهدته في مايو 2004.

■ ويعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأكبر في العالم، حيث بلغ مجموع صادراته ما يعادل خمس مجموع الصادرات العالمية في سنة 1999، أما على مستوى الاقتصاد الكلي فقد ظل التكامل مصدراً للآثار الإيجابية في منطقة اليورو، بحيث تم تحقيق الانضباط في سياسات المالية العامة والسياسات النقدية، وتخفيض مستويات التضخم في جميع أنحاء أوروبا.

■ ولعب اليورو دوراً ثانوياً على المسرح العالمي بعد الدولار الأمريكي، ولم يتم البنك المركزي الأوروبي من جانبه بعرقلة أو تشجيع تدويل عملته، ورغم ذلك فإن اليورو يستخدم كعملة تسوية لحوالي نصف مدفقات التجارة الخارجية لمنطقة اليورو، ويقوم بدور دولي في القطاع الخاص باعتباره عملة تحدد فيها الأصول المالية، فعلى سبيل المثال، ارتفعت المديونية المسماة باليورو بشكل مطرد منذ عام 1999، وتمثل الآن حوالي ثلث الرصيد القائم من صكوك الديون الدولية.

■ ومن حيث الاستخدام الرسمي لليورو، اعتمدت 51 دولة خارج منطقة اليورو كأداة ربط بسلة من العملات، حيث استخدمه عدد من البلدان الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وبلدان واقعة في غرب البلقان وإفريقيا باعتباره عملة التثبيت الوحيدة.

■ ويمكن القول أنه رغم احتلال الدولار الأمريكي الصدارة في الحيازات الرسمية من الاحتياطيات الدولية، فإنه مع مرور الوقت يمكن إعادة رسم خريطة منطقة اليورو مدعومة بمصداقية البنك المركزي الأوروبي، ومن المرجح أن يستمد التوسع في مجال التجارة العالمية والتمويل العالمي، ويسير الاتحاد الأوروبي في اتجاه تحقيق العديد من الأهداف من بينها:

- خلق سوق تجارية موحدة ذات قدرة إنتاجية أكثر كفاءة وذات طاقة استيعابية ضخمة بدون حواجز حدودية، وإلغاء القيود التعريفية والقيود الكمية والتمييزية بين الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي.
- تعميق الاقتصاد الحر القائم على آليات السوق وتفاعل قوى العرض والطلب واحترام مبدأ المنافسة وزيادة قدرة المنتجات على التواجد في الأسواق العالمية.
- انتقال دول التكتل الاقتصادي الأوروبي من مرحلة التكامل والتنسيق إلى مرحلة الاندماج الفعلي مما يسهل الاستخدام الأمثل للطاقات والموارد ويرفع معدلات التقدم الاقتصادي والعلمي ويحقق التطور الاجتماعي والثقافي.

- تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية والاستقرار النقدي في أوروبا، وإقامة البنك المركزي الأوروبي، وتحويل وحدة النقد الأوروبية من وحدة حسابية إلى وحدة نقد حقيقية من خلال تنسيق أكبر للسياسات النقدية في الدول الأعضاء للتكامل.
- العمل بشكل أكثر فعالية على خفض معدلات التضخم ونسب البطالة ومعدلات الفائدة، و بالمقابل محاولة زيادة معدلات النمو لإحداث الاستقرار الاقتصادي والرواج المطلوب في الدول الأعضاء للتكامل الاقتصادي الأوروبي.

- وتقوم على تحقيق هذه الأهداف آلية تنظيمية أو منظومة متكاملة لتحقيق خطوات التكامل الاقتصادي وزيادة فاعلية هذا التكتل، حيث يوجد مجموعة من المؤسسات الأوروبية وهي الجماعة الأوروبية، والمجلس الوزاري وهو المسؤول عن تنسيق السياسات والمجلس الأوروبي الذي يتكون من رؤساء دول وحكومات التكتل الأوروبي، وهناك أيضا المفوضية الأوروبية وهي المسؤولة عن الخطوات التنفيذية، والبرلمان الأوروبي الذي يقدم المقترحات والذي أصبح ينتخب انتخابا مباشرا اعتبارا من 1979، هذا بالإضافة إلى محكمة العدل الأوروبية.

• ولعل أهم ما يميز الاتحاد الأوروبي أن الاندماج فيه يستمد صلابته الحقيقية من أسسه الاقتصادية كما وضعتها معاهدة ماستريخت، بالإضافة إلى المعايير الاقتصادية الواجب توافرها في الدول التي ترغب في الانضمام للتكتل الاقتصادي والوحدة النقدية الأوروبية، لذلك تصاعدت وتزايدت قوة التكتل الاقتصادي الأوروبي ليصبح أهم التكتلات الاقتصادية التي تلعب دورا رئيسيا في إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

■ إنعكاسات النظام النقدي الأوروبي على الوطن العربي:

- اتساع نشاط القطاع المالي الأوروبي، وتعاظم التداخل بين فروعها، بما في ذلك مثلاً العمليات المصرفية والتأمين وخدمات الاستثمار، ومن ثم تزايد قدرته على اجتذاب حجوم أكبر من الأعمال، خاصة مع زوال مخاطر انتقال رؤوس الأموال، وما يعنيه من تخفيض مخاطر الموقع ومخاطر الصرف الأجنبي. ويعني هذا تزايد إغراء السوق الأوروبية للمستثمرين العرب.

■ ومع اتجاه المؤسسات المالية الأوروبية للاندماج كجزء من الحركة التي
تتجه لها السوق الموحدة، تتزايد قدرتها التنافسية واتجاهاتها إلى
التوسع، وهو ما يواجه القطاع المصرفي العربي بتحديات كبيرة، خاصة
حيثما ينظر إلى الخدمات المالية كمجال محتمل للتوسع على الأقل
بالنسبة لعدد من الدول العربية التي حاولت بناء مراكز مالية وإقليمية
ودولية.

■ وحالياً تتولى منظمة التجارة العالمية رعاية إسقاط العوائق أمام حركة الخدمات المالية، مما يجعل من الصعب اتخاذ إجراءات تزيل عوامل عدم التكافؤ.

■ ومع إطراد قوة القطاع المالي الأوروبي، تزايد صعوبة الشروط التي يفرضها على المنشآت المالية الأجنبية - ومنها العربية - للعمل داخل نطاق الجماعة.

■ فمبدأ المعاملة بالمثل يمكن أن يعطي لدولة عضو غير تلك التي يريد المصرف الأجنبي العمل فيها حق الاعتراض رغم أنها ليست مقصودة بالتعامل. بل إن بريطانيا أبدت تخوفها من أن يؤدي هذا الحرمان لندن من بعض النشاط الذي يتوجه لها عادة.

■ كما أن الحدود الدنيا لرأس المال ونسبته للأصول، وقيام بنك التسويات الدولية BIS ولجنة كوك بتصنيف كل الدول العربية (عدا السعودية) ضمن المناطق عالية المخاطر، يحد من قدرة المؤسسات المصرفية العربية أو المشتركة، والتي بلغت حوالي 400 مؤسسة تبلغ الاستثمارات فيها حوالي أربعة مليار دولار، ويجبر الدول على التعامل مع بنوك الجماعة وقبول الشروط التي تفرضها، وهو ما يرفع كلفة الحصول على موارد من أسواق الجماعة. ويؤدي تطبيق هذه القواعد المعروفة بقواعد بازل اعتباراً من 1993 إلى رفع كلفة تمويل التجارة العربية وتحويل مزيد من الودائع العربية إلى البنوك الأوروبية.

■ كذلك تزايد أهمية وحدة النقد الأوروبية، خاصة مع التحول التدريجي نحو الوحدة النقدية التامة. ولهذا الأمر أهميته بالنسبة للاستثمارات المقومة بالإيكو، وبالنسبة لتوزيع الاحتياطيات بين العملات، أخذ في الاعتبار أن الجماعة تشكل أكبر شريك للعرب في التعامل التجاري. وسوف يكون لهذا مغذاه بالنسبة للوضع الدولي للدولار، ومن ثم وحدات حقوق السحب الخاصة. ويؤثر هذا بطبيعة الحال على الاستثمارات العربية في الخارج، وعلى نظم الصرف الأجنبي للدولة العربية.

تجربة التكتلات الإقليمية الدولية:

■ شهد الربع الثالث من القرن العشرين حركة نشطة في التكتلات الإقليمية، شملت معظم مناطق العالم. وشهدت الفترة الأخيرة نمطا جديدا يجمع ما بين دول متقدمة وأخرى متخلفة، على عكس ما تقضي به نظريات التكامل من ضرورة تقارب النظم السياسية والتكنولوجية والثقافية والمستويات الاقتصادية. وتلخص دراسة المعهد العربي للتخطيط عن التكتلات الاقتصادية الدولية كما يلي:



جدول التكتلات الاقتصادية الدولية

الدول الأعضاء	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج	الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي) 2007	عدد السكان	اسم التكتل التجاري
اتحاد نقدي واقتصادي					
(6 دول) الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو، غينيا الاستوائية، الغابون	14.15%	1.490	58.519.380.755	39.278.645	Economic and Monetary Community of Central Africa (CEMAC) الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا
(16 دولة) التمسا، بلجيكا، قبرص، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، أيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورج، مالطا، هولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، أسيانيا	14.41%	37.630	12.225.304.229.686	324.879.195	Economic and Monetary Union of the European Union (EMU) الاتحاد الاقتصادي والنقدي للاتحاد الأوروبي
(6 دول) أنتيغوا وبربودا، دومينيكا، جرينادا، سانت كيتس، ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت والجرينادينز	6.54%	6.732	3.998.281.731	593.905	Organization of Eastern Caribbean States (OECS) منظمة دول الكاريبي الشرقية
(3 دول) بولينيزيا الفرنسية، كاليدونيا الجديدة، جزر واليس وهوتونا	15.51%	28.081	14.165.953.200	504.476	OII
(8 دول) بنين، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، غينيا بيساو، مالي النيجر، السنغال، توجو	15.99%	647	58.453.871.283	90.299.945	The Western African Economic and Monetary Union (UEMOA) الاتحاد الاقتصادي والنقدي والاقتصادي لشرق أفريقيا

الدول الأعضاء	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج	الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي) 2007	عدد السكان	اسم التكتل التجاري
أسواق مشتركة					
(5 دول) كوستاريكا، السلفادور، جواتيمالا، هندوراس، نيكاراجوا	12.05%	2.614	97.718.800.794	37.388.063	Central American Economic Integration System (CACM) منطقة التكامل لوسط أمريكا
(4 دول) بوليفيا، كولومبيا، الإكوادور، بيرو	18.81%	3.448	334.172.968.648	96.924.486	Andean Community (CAN) جماعة الأندين
(12 دولة) 6 منها أعضاء في منظمة دول شرق الكاريبي باربادوس، بليز، غيانا، جامايكا، سورينام، ترينيداد وتوباغو	10.98%	6.850	43.967.600.765	6.418.417	Caribbean Community (CCCM) جماعة الكاريبي
(30 دولة) 27 منها عضو في الاتحاد الأوروبي، أيسلندا، ليختنشتاين، الترويج	15.16%	34.400	17.186.876.431.709	499.620.521	European Economic Area (EEA) المنطقة الاقتصادية الأوروبية
اتحادات نقدية					
(5 دول) بوروندي، كينيا، رواندا، تنزانيا، أوغندا	22.98%	483	61.345.180.041	127.107.838	East African Community (EAC) جماعة شرق أفريقيا
(6 دول) روسيا البيضاء، كازاخستان، قيرغيزستان، روسيا، طاجكستان، أوزبكستان	30.17%	7.077	1.465.256.182.498	207.033.990	Eurasian Economic Community (EAEC) الجماعة الاقتصادية الأوروبية- الآسيوية

اسم التكتل التجاري	عدد السكان	النتاج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي) 2007	نصيب الفرد من الناتج	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	الدول الأعضاء
European Union Customers Union (EUCU) الاتحاد الجمركي الأوروبي	574.602.745	17.679.376.474.719	30.768	15.31%	(33 دول) 30 منها الأعضاء في الوكالة الأوروبية للبيئة، أندورا، سان مارينو، تركيا
Gulf Cooperation Council (GCC) مجلس التعاون لدول الخليج العربية	36.154.528	802.641.302.477	22.200	10.79%	(6 دول) البحرين، الكويت، عمان، قطر، السعودية، الإمارات
Southern Common Market (MERCOSUR) السوق المشتركة الجنوبية	55.681.675	305.692.671.540	5.490	10.14%	(5 دول) الأرجنتين، البرازيل، باراجواي، أوروغواي، فنزويلا
Southern African Customers Union (SACU) الاتحاد الجمركي لجنوب أفريقيا	268.445.656	1.848.337.158.281	6.885	23.24%	(5 دول) بتسوانا، ليسوتو، ناميبيا، جنوب إفريقيا، سوازيلاند
مناطق تجارة حرة					
New Zealand and Australia Closer Economic Relation Trade Agreement – Association of Southern Asian Nations + China, Japan and S. Korea (AANZFTA-ASEAN+3) اتفاقية العلاقات الاقتصادية والتجارية الوثيقة ما بين استراليا ونيوزيلندا	2.085.858.841	11.323.947.181.804	5.429	10.84%	(15 دولة) 10 منها أعضاء في الآسيان، أستراليا، الصين (هونغ كونج)، (ماكاو)، اليابان، نيوزيلندا، كوريا الجنوبية

الدول الأعضاء	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج	الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي) 2007	عدد السكان	اسم التكتل التجاري
(12 دولة) 4 منها جماعة الأندين، 5 منها أعضاء في السوق المشتركة، شيلي، كوبا، المكسيك	16.61%	6.587	3.292.088.771.480	499.807.662	Latin American Integration Association (ALADI) اتحاد التكامل لأمريكا اللاتينية
(26 دولة) 5 منها أعضاء مجموعة شرق أفريقيا، 5 منها أعضاء في الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، أنجولا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديموقراطية، جيبوتي، مصر، اريتريا، إثيوبيا، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، موزامبيق سيشيل، السودان، زامبيا، زيمبابوي	14.98%	1.336	739.927.625.273	553.915.405	African Free Trade Zone (AFTZ) منطقة التجارة الحرة الأفريقية
(6 دولة) بنجلاديش، الصين (هونغ كونج) (ماكاو)، الهند، لاوس سريلانكا، كوريا الجنوبية	19.72%	2.147	5.828.692.637.764	2.714.464.027	Asian-Pacific Trade Agreement (APTA) اتفاقية التجارة الباسفكية- الآسيوية

الدول الأعضاء	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج	الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي) 2007	عدد السكان	اسم التكتل التجاري
(67 دولة) 12 منها أعضاء في جماعة الكاريبي، 33 منها أعضاء الاتحاد الجمركي الأوروبي، 3 منها أعضاء في مكتب عمليات التفتيش والتحقيق، أنجويلا، أروبا، الباهاما إقليم أنتاركتيكا البريطاني، المحيط الهندي البريطاني، جزر فيرجن البريطانية، جزر الكايمان، جمهورية الدومينيكان، جزر فوكلاند، الجنوب الفرنسي والأراضي الأنتركتيكية، جرينلاند، مايوت، مونتسرات، هولندا جزر بيتكايرن، سانت هيلينا، ساوث جورجيا وساوث، ساندويتش، سانت بيير وميكلون، جزر، تركس وكايكوس	15.29%	30.060	17.798.283.524.961	592.083.950	Caribbean Community-European Union Customers Union – Special Member State Territories and the European Union (CARFORUM-EUCU-OCTs) الجماعة الكاريبية- الاتحاد الجمركي الأوروبي- الاتحاد الأوروبي والمقاطعات التابعة للدول الأعضاء بالاتحاد
(8 دول) ألبانيا، البوسنة والهرسك، كرواتيا، كوسوفو، مقدونيا، مولدافيا، الجبل الأسود، صربيا	22.80%	4.841	135.404.501.031	27.968.711	Central European Free Trade Agreement (CEFTA) اتفاقية المنطقة الحرة لوسط أوروبا

الدول الأعضاء	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج	الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي) 2007	عدد السكان	اسم التكتل التجاري
(11 دولة) 6 منها أعضاء في المجموعة الاقتصادية لشرقي آسيا، أرمينيا، أذربيجان، جورجيا، أوكرانيا، مولدافيا	30.62%	6.088	1.661.429.920.721	272.897.834	Commonwealth of Independent States Free Trade Area (CISFTA) منطقة التجارة الحرة لكومنولث الدول المستقلة
(7 دول) 5 منها أعضاء في منطقة التكامل لوسط أمريكا، جمهورية الدومينيكان، الولايات المتحدة الأمريكية (بورتوريكو)	4.97%	39.244	14.008.686.684.089	356.964.477	Dominican Republic – Central American Free Trade Agreement – United State (DR-CAFTA-US) جمهورية الدومينيكان - اتفاقية منطقة التجارة الحرة لوسط أمريكا - الولايات المتحدة
(15 دولة) 8 منها أعضاء في الاتحاد النقدي والاقتصادي لشرق أفريقيا، الرأس الأخضر، غامبيا، غانا، غينيا، ليبيريا، نيجيريا سيراليون	18.42%	904	255.784.634.128	283.096.250	Economic Community of West African States (ECOWAS) الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
(9 دول) 4 منها أعضاء في الشراكة التجارية الحرة الأوروبية، 5 منها أعضاء في الاتحاد الجمركي لجنوب أفريقيا	11.54%	16.707	1.139.385.636.888	68.199.991	European Free Trade Association – Southern African Customers Union (EFTA-SACU) الشراكة التجارية الحرة الأوروبية - الاتحاد الجمركي لجنوب أفريقيا

الدول الأعضاء	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج	الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي) 2007	عدد السكان	اسم التكتل التجاري
(3 دول) كندا، المكسيك، الولايات المتحدة الأمريكية (بورتوريكو)	5.56%	36.038	16.189.097.801.318	449.227.672	North American Free Trade Agreement (NAFTA) اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا
(4 دول) بروناي، شيلي، نيوزيلندا، سنغافورة	16.50%	18.257	468.101.167.294	25.639.622	Free Trade Partnership Agreement between Brunei, Chile, New Zealand and Singapore (P4) اتفاقية الشراكة للدول الأربعة: بروناي، وشيلي، ونيوزيلندا، وسنغافورة
(8 دول) أفغانستان، بنجلاديش، بوتان، الهند، جزر المالديف، نيبال، باكستان، سريلانكا	22.85%	911	1.428.392.756.312	1.567.187.373	South Asian Association for Regional Cooperation (SAARC) الشراكة الآسيوية الجنوبية للتعاون الإقليمي
(21 دولة) 3 أعضاء في مكتب عمليات التفتيش والتحقيق، 12 أعضاء في الاتفاقية التجارية لدول الجزر الباسفيكية، أستراليا، جزر مارشال، نيوزيلندا، بالاو، تيمور الشرقية، توكلو	20.05%	31.435	1.102.745.750.172	35.079.659	South Specific Regional Trade and Economic Cooperation Agreement (SPARTECA) اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي الأوروبي لإقليم جنوب الباسفيك